

سياسة البيانات المفتوحة

الأهداف والغايات:

تهدف هذه السياسة إلى استكمال الوفاء بالتعهدات الحكومية وخاصة تلك الواردة في أجندة السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية القطاعية والممارسات الفضلى وأهداف التنمية المستدامة. كما تهدف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وزيادة كفاءته وزيادة التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاعات الأخرى، وتحسين الخدمات الحكومية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث جذب الاستثمارات والتمكين الريادي والريادة المجتمعية المدفوعة بالبيانات، والمشاركة المجتمعية وزيادة وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن، والبحث العلمي والإعلام (صحافة البيانات)، وكذلك تشجيع القطاعات الأخرى على نشر ومشاركة واستخدام البيانات وبناء القدرات في هذا المجال مما يشكل رافعا للتنمية وخلق فرص العمل وزيادة الوعي والمشاركة المجتمعية. ومن هذا المنطلق، فلا بد من تنظيم عملية نشر البيانات الحكومية والعامّة وإعادة استخدامها بما يسهل الوصول إليها ويخدم التوجهات الوطنية دون الإضرار بمصالح الأفراد والمؤسسات والمصلحة العامة.

الإطار التنظيمي العام:

تطبق هذه السياسة بما يتماشى مع القوانين والتشريعات والقرارات ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات، السارية في فلسطين، وبما يتماشى مع أية تشريعات قد تصدر لاحقا (مثل قانون حق الحصول على المعلومات في حال صدوره)، وفي حالة التعارض تعطى الأولوية لنص القانون، كما تتسجم مع الممارسات الفضلى والتوجهات العالمية في سياسات الانفتاح الحكومي وإطلاق الطاقات الكامنة في البيانات الوطنية والبيانات الضخمة.

تعريفات:

لغايات تطبيق هذه السياسة تعتمد التعريفات التالية للمصطلحات الواردة أدناه.

البيانات (Data): هي مجموعة من المشاهدات أو الحقائق المجردة حول موضوع معين وهي المادة الخام (غير المعالجة، باستثناء المحتوى الخصوصي أو السري) التي تتكون منها المعلومات (بعد ترتيبها أو إعطائها معنى أو ارتباط أو سياق معين) وقد تكون على شكل أرقام أو كلمات (نصوص) أو وسائط متعددة.

مجموعة البيانات (dataset): حزمة من البيانات الوصفية والفعلية (أرقام وجداول أو غير مهيكلة مثل النصوص والصور والوسائط المتعددة) مرتبطة منطقيا (ديموغرافيا أو موضوعيا أو زمنيا أو أي ارتباط منطقي آخر) تحتوي على ملف أو أكثر.

البيانات الوصفية (metadata): البيانات التوضيحية التي تقدم وصفا لمجموعة البيانات مثل معاني الحقول المختلفة في جدول البيانات وكيفية جمعها واستخدامها.

البيانات المفتوحة (Open Data): البيانات المتاحة فنيا وقانونيا من أجل الاستخدام وإعادة الاستخدام والاشتقاق والنشر بحرية من قبل أي شخص في أي زمان أو مكان لأي غرض مشروع بما في ذلك الاستخدام التجاري، دون الانتقاص من حقوق الملكية الفكرية أو تعريض أمن وخصوصية الأفراد والمجتمعات للمخاطر الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (مثل الأسرار التجارية والمعلومات الأمنية والبيانات الشخصية)، ولا تقتصر على بيانات الجهات الحكومية.

البيانات الحكومية المفتوحة (Open Government Data): هي البيانات الصادرة عن المؤسسات والجهات الحكومية المختلفة بغرض إتاحتها ضمن ميثاق البيانات المفتوحة. ويقصد بالجهة الحكومية أية وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية أو عامة تتبع للحكومة أو تعمل تحت إشرافها المباشر.

ميثاق البيانات المفتوحة (Open Data Charter): مجموعة من المبادئ (سته) التي تصف الخصائص الفنية والقانونية للبيانات المفتوحة وأغراض استخدامها¹.

تصنيف النجوم الخمسة² للبيانات المفتوحة (5 Star Rating): إطار تقييمي مبسط من 5 درجات لمدى انفتاح البيانات من الناحية الفنية.

البيانات الشخصية: هي البيانات التي تمكن من التعرف على هوية الشخص مباشرة أو من خلال الربط مع بيانات أخرى مثل الاسم الكامل ورقم إثبات الشخصية أو أية وثيقة رسمية أو خدمة تعرف بالمستخدم والبيانات المرتبطة بالشخص الطبيعي مثل رقم الهاتف وتاريخ الميلاد والعنوان والبيانات البيومترية الحالية والمستحدثة لاحقا وغيرها، وكذلك أية بيانات يحددها القانون الساري لهذا الغرض.

البيانات البيومترية (Biometric Data): هي الخصائص الحيوية الفريدة، منفردة أو مجتمعة، التي تميز شخصا عن باقي الأفراد وتشمل سمات الوجه والأصابع والصوت والنبض والسمات الوراثية مثل دي ان ايه (DNA) والأنماط الحيوية غير الأنوية.

المستخدم النهائي (End User): هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المستفيد من البيانات المفتوحة وفق شروط الاستخدام وترخيص مجموعات البيانات.

إعادة الاستخدام (Open Data Reuse): تشمل الاستخدام المباشر والاشتقاق والتلخيص والتحليل وإعادة النشر أو المشاركة من قبل المستخدم النهائي بما يتماشى مع القانون وينود الترخيص الخاصة بمجموعة البيانات.

منصة البيانات المفتوحة (Open Data Platform): بوابة إلكترونية على شبكة الإنترنت تتيح نشر وإدارة البيانات المفتوحة وإتاحتها للمستخدمين النهائيين وتكون تحت إدارة اللجنة المكلفة بذلك من قبل مجلس الوزراء.

¹<https://opendatacharter.net/principles/>

²<https://5stardata.info/en/>

اللجنة المكلفة (اللجنة الخاصة للبيانات المفتوحة): هي اللجنة التي أنشئت بقرار مجلس الوزراء رقم 17/222/07 م.و/ر.ح لعام 2018.

المسؤول الوطني للبيانات المفتوحة: شخص تعينه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتنسيق مع اللجنة المكلفة، لغرض إدارة منصة البيانات المفتوحة والتنسيق مع الجهات الحكومية ومقدمي البيانات المفتوحة ووضع آلية لنشر مجموعات البيانات والإشراف على التدريب وبناء القدرات في هذا المجال.

المبادئ التوجيهية والاسترشادية:

1. تتيح الجهات الحكومية كافة ما لديها من البيانات بمبادرة ذاتية اختيارية أو استباقية (دون طلب من الجمهور أو جهات حكومية أخرى أو إلزام قانوني) بحيث تكون كافة البيانات مرشحة للنشر، ويتم نشرها، ما لم يتم تصنيفها خارج إطار البيانات المفتوحة وفق التعريف أعلاه.
2. تستثنى البيانات الشخصية والبيانات المحمية بحقوق فكرية أو تجارية والبيانات الأمنية وأية بيانات قد تعرّض الأمن الشخصي أو الوطني أو المصالح المشروعة للخطر من هذه السياسة ولا يتم نشرها على المنصة.
3. تقوم الجهات الحكومية، ومن يقدم بيانات مفتوحة من القطاعات الأخرى، بإتاحة البيانات المفتوحة وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في ميثاق البيانات المفتوحة وهي: الانفتاح التلقائي أو الاستباقي (ما لم تكن مستثناة حسب التعريف أعلاه)، الاكتمال (الشمول وتقديم كل ما هو متوفر بصيغة أولية أو خام دون تعديلات أو تجميع أو معالجة تؤثر على الجوهر باستثناء البيانات الشخصية أو الحساسة، مع البيانات الوصفية) وأن تكون البيانات "في حينها" وليست أرشيفية فقط، سهولة الوصول والاستخدام (يمكن إيجادها بسهولة وقراءتها آلياً والحصول عليها دون مقابل أو تقديم طلبات أو تسجيل في الموقع الإلكتروني أو الوصول من خلال تطبيقات محددة؛ مع ترخيص مفتوح مثل رخص المشاع الإبداعي³)، قابلية المقارنة بين البيانات (زمنياً أو بين المؤسسات من خلال الالتزام بالمعايير) والتشغيل البيئي (من خلال الأنظمة المختلفة والعلاقات البيئية)، من أجل تحسين الحوكمة والتفاعل المجتمعي؛ ولخدمة التنمية الاقتصادية والريادة والإبداع بلا حدود.
4. تكون منصة البيانات المفتوحة هي الواجهة الوطنية الرئيسية للاستخدام من قبل ناشري ومستخدمي البيانات المفتوحة، وإدارة عملية النشر والصيانة والتحديث.
5. تستخدم اللغة العربية في البيانات الوصفية الخاصة بمجموعات البيانات ذات المحتوى العربي ولا يتم المزج بين اللغتين العربية والإنجليزية إلا في حالة عدم توفر مصطلح عربي معتبر، أما البيانات باللغة الإنجليزية أو الموجهة لجمهور يستخدم الإنجليزية أو لغرض البحث العلمي فتكون بياناتها الوصفية بالإنجليزية.
6. يبقى الوصول إلى كافة مجموعات البيانات المنشورة على المنصة والاستفادة منها متاحاً للمستخدمين النهائيين دون إجراءات تسجيل أو تعريف بالهوية أو استخدام مواقع أو أدوات أو تطبيقات محددة أو مشاهدة إعلانات تجارية أو

³<https://creativecommons.org/licenses/?lang=ar>

- تسديد رسوم مالية، ويمكنهم التسجيل بمحض إرادتهم إن أرادوا ذلك للحصول على ميزات إضافية غير أساسية مثل تفضيل أو متابعة مجموعة بيانات أو إضافة تعليق في حال السماح بذلك من قبل إدارة النظام.
7. تلتزم الجهات الحكومية وكل من يقدم بيانات مفتوحة من خلال منصة البيانات المفتوحة بمعياري 3 نجوم على الأقل (حسب تصنيف النجوم الخمسة) لأي من مجموعات البيانات التي يتم نشرها على المنصة، بما في ذلك عمليات التحديث والإضافة
8. تتوخى كافة الجهات التي تقدم البيانات المفتوحة أعلى درجات الدقة فيما يتعلق بتصنيف وترتيب وإتاحة البيانات لغرض النشر على المنصة وتلتزم بتصحيح أية أخطاء أو نقصان أو عدم وضوح في البيانات في أقرب فرصة ممكنة عند اكتشاف أية إشكالات أو إعلامها بذلك.
9. تبدأ عملية إعداد ونشر مجموعات البيانات الحكومية المفتوحة بالبيانات المتعلقة بالمجالات الحيوية المرتبطة بالتنمية (كالتعليم والصحة والزراعة والاقتصاد والسكان والنقل والبيانات المستخدمة في البحث العلمي) وتحسين الخدمات الحكومية (مثل توزيع مراكز الخدمات المختلفة) والبيانات الخاصة بالبنية التحتية البيانية (مثل نظم المعلومات الجغرافية والبيانات الديموغرافية) وأية بيانات من المؤكد أو المتوقع كثرة الطلب عليها من قبل المستخدمين النهائيين ويتوقع الاستفادة المباشرة أو السريعة أو الكبيرة منها.
10. تقوم الجهات الحكومية بالتنسيق فيما بينها من أجل توحيد الرموز والمصطلحات والأسماء المرجعية والتصنيفات الموضوعية واعتماد ما تم إنجازه في هذا المجال لزيادة كفاءة وجودة مجموعات البيانات المنشورة على المنصة، كما تراعى المعايير الدولية أو الإقليمية المعتمدة.
11. تبذل الجهات المقدمة للبيانات المفتوحة جهودها في اختيار صيغ وبرمجيات مفتوحة المصدر ومتوافقة فيما بينها في عمليات إنتاج ونشر وتحليل البيانات المفتوحة وتقوم اللجنة المكلفة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمسؤول الوطني بالدور التنسيقي والتوجيهي في ذلك وتوفير الإرشادات الخاصة بذلك.
12. تتعاون الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب والمؤسسات الإعلامية في تعميم ثقافة وأفاق استخدام البيانات المفتوحة وبناء القدرات الفنية والتوعوية في هذا المجال بالتنسيق مع اللجنة المكلفة.

الإجراءات الفنية:

- أ. تتألف عملية إتاحة البيانات المفتوحة على المنصة من عدة خطوات تعتمد على طبيعة البيانات وطريقة تخزينها وجودتها والهدف من نشرها، وبشكل عام تمر العملية بالمراحل التالية:
1. حصر البيانات المفتوحة (الموجودة فعليا أو الممكنة) في الجهة الحكومية أو الجهة المقدمة للبيانات المفتوحة من خلال منهجية تعدها اللجنة المكلفة
 2. الحصول على البيانات غير المتوفرة والضرورية لاكتمال مجموعة البيانات المحددة
 3. استخراج البيانات من الأنظمة المغلقة مثل قواعد البيانات أو ملفات PDF أو الأرشيف

4. تنظيف وتدقيق ومراجعة البيانات
5. إزالة أو حجب (أو تغيير) البيانات الشخصية أو السرية أو المستثناة إن وجدت
6. التأكد من إمكانية النشر (استيفاء معايير النشر وتحديد رخصة الاستخدام إذا كانت مختلفة عن الرخصة التلقائية للمنصة)
7. التوثيق (البيانات الوصفية، التصنيفات الموضوعية والوسوم الدلالية)
8. مشاركة البيانات على المنصة (النشر والإتاحة ضمن المعايير المحددة)
9. التحديث والصيانة (تصحيح الأخطاء، إضافة مجموعات بياناتية أخرى أو التوسع في الشمول الزمني أو الجغرافي)

ب. تقوم الجهات الحكومية، بالتنسيق مع المسؤول الوطني للبيانات المفتوحة، بتقديم قائمة أولية بالبيانات المرشحة للنشر (مجموعات البيانات) في المرحلة الأولى مع وصف مختصر لكل مجموعة ومرحلة جاهزيتها للنشر حسب الخطوات أعلاه ويراعى عدم نشر نفس البيانات من قبل أكثر من جهة حكومية حيث يعطى الاختصاص بالنشر للجهة التي أنتجت البيانات أو حصلت عليها أولاً (أو التي بإمكانها الإبقاء عليها محدثة) وذلك حسب ما يقرره المسؤول الوطني للبيانات المفتوحة في هذا الصدد.

ت. يقوم الفريقان (الجهة الحكومية والمسؤول الوطني) بالتواصل ووضع أولوية وترتيب زمني لنشر البيانات (بما في ذلك النواحي الفنية التحضيرية).

ث. تعطى الجهة الحكومية صلاحية رفع البيانات على المنصة بعد التدريب الأولي وتأخذ على عاتقها إضافة مجموعات البيانات الأخرى وصيانتها.

ج. تراعي الجهات الحكومية المقدمة للبيانات المفتوحة كافة المعايير والترتيبات والإجراءات الواردة في هذه السياسة أو التي تنشأ لغرض تنفيذها بما في ذلك تعليمات استخدام المنصة لغرض نشر المجموعات البياناتية وإدارتها وكذلك التصنيفات والتسميات والوسوم الدلالية المعتمدة.

ح. تقتصر صيغ تخزين البيانات لغاية النشر على فئة الثلاثة نجوم فما فوق وهي تنسيق الملفات CSV كاختيار أول ثم XML أو JSON ثم SHP أو GeoJSON للمعلومات الجغرافية.

خ. لا تستخدم الملفات المضغوطة (مثل ZIP, RAR) وهي من فئة النجمة الواحدة من خمسة، وإن احتوت على ملفات 3 نجوم في الداخل، إلا في الحالات الاستثنائية وعدم توفر وسيلة أخرى (كأن يكون حجم الملف كبيراً جداً بدون ضغط، 1 GB أو أكثر).

د. تخصص المنصة رابطاً محدداً لكل جهة تتيح بيانات مفتوحة على المنصة وينبغي للجهة المعنية وضع هذا الرابط على موقعها للترويج للمنصة وخدمة للجمهور.

الأدوار والمهام والمسؤوليات:

1. تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدور التنسيقي القيادي في تنفيذ هذه السياسة باعتبارها مقرر اللجنة الخاصة للبيانات المفتوحة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 17/222/07م.و/ر.ح ولها أن تستعين بأية جهة حكومية أو أهلية أو خاصة أو قانونية بالإضافة إلى أعضاء اللجنة.
2. تعين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتنسيق مع اللجنة المكلفة، مسؤول البيانات المفتوحة على المستوى الوطني (المسؤول الوطني) وتحدد مهامه ويكون مسؤولا عن التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى وإدارة منصة البيانات المفتوحة ووضع آلية لنشر مجموعات البيانات والإشراف على التدريب وبناء القدرات في هذا المجال، وله أن يستعين بخبرات اللجنة المكلفة أو وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو أية مصادر أخرى بموافقة اللجنة المكلفة.
3. تعين الجهات الحكومية التي تمتلك بيانات قابلة للنشر على المنصة منسقا خاصا لهذا الغرض (مدير تكنولوجيا المعلومات أو مدير الإدارة ذات العلاقة، أو من يتم تفويضه لهذا الغرض) ويكون مسؤولا عن التنسيق مع المسؤول الوطني للبيانات المفتوحة وإعداد ونشر البيانات الخاصة بالجهة التي يمثلها.
4. تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتعميم التعليمات والإرشادات الفنية والإدارية الخاصة بإعداد ونشر البيانات المفتوحة على الجهات الحكومية
5. تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع اللجنة المكلفة على تصنيف وتحضير ونشر وإدارة البيانات على المنصة بالتعاون مع اللجنة الخاصة للبيانات المفتوحة ومن تراه مناسبة من القطاع الخاص أو الأهلي أو الأكاديمي.
6. تتواصل اللجنة المكلفة مع كافة الجهات الحكومية من أجل تعميم تصنيف ونشر البيانات الحكومية المفتوحة، كما تتواصل مع الجهات الإعلامية والأكاديمية والمؤسسات الاستثمارية والريادية للترويج للبيانات المفتوحة والتدريب في هذا المجال وتوفير البيئة المحفزة على ذلك.
7. تعمل اللجنة المكلفة على حشد الموارد اللازمة لتشغيل وإدارة وصيانة وتحديث منصة البيانات المفتوحة وضمان استمرارية وجودة الخدمات المقدمة من خلالها.
8. تفصل اللجنة في الأمور الفنية الخلافية المتعلقة بالبيانات المفتوحة كالتصنيف وملاءمة البيانات للنشر ما لم تكن هناك مرجعية قانونية أو فنية معتبرة.
9. تعمل اللجنة على إبقاء هذه السياسة محدثة تبعا للتطورات الفنية والقانونية والممارسات الفضلى العالمية.
10. تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتنسيق مع اللجنة، بدور المتابعة والتقييم فيما يخص عملية إعداد ونشر البيانات المفتوحة وصيانتها والأثر الذي تحدثه في المجتمع وإعداد تقرير سنوي بذلك.

شروط الاستخدام وإخلاء المسؤولية والاستثناءات:

1. تحدد رخصة المشاع الإبداعي "نسب المصنّف 4 دولي"⁴ (Creative Commons Attribution 4.0 International –CC BY 4.0) كوثيقة لشروط استخدام البيانات المنشورة على المنصة ويشار لذلك بوضوح على المنصة تحت كل مجموعة بيانات ويعتبر المستخدم النهائي موافقا على هذه الشروط منذ لحظة الوصول إلى المنصة إضافة لسياسة الخصوصية الخاصة بالموقع إن وجدت (الإبلاغ المستخدم بأية بيانات تحليلية يتم جمعها إلكترونيا مثل نوع المتصفح وعنوان الإنترنت IP Address والصفحات المرئية ووقت الزيارة وبيانات غير شخصية أخرى).
2. لا تتحمل اللجنة الخاصة للبيانات المفتوحة أو الجهة المقدمة لهذه البيانات أو الأشخاص العاملون لدى هذه الجهة أية مسؤوليات أو مساءلة قانونية أو مالية، لأي طرف كان، بسبب نقص أو عدم وضوح أو أخطاء غير مقصودة في البيانات المنشورة على المنصة أو حذف أجزاء منها أو وجود مشاكل فنية فيها، إلا إذا أثبت القضاء أن ذلك كان متعمدا ويهدف التسبب بخسائر أو أضرار للمستخدمين أو للجهة المقدمة للبيانات (كالتزوير والتستر على الفساد وهدف الإضرار بالغير) ولا يجوز نسب ما يستنتج أو يشتقه المستخدم النهائي للجهة المقدمة للبيانات دون موافقة خطية من الجهة صاحبة العلاقة.
3. ليس هناك ما يلزم مقدم البيانات المفتوحة، أو إدارة المنصة، بتوفير الدعم الفني للمستخدم النهائي حول إيجاد أو استخدام أو تحليل البيانات المنشورة على المنصة أو الاستجابة لطلب توفير بيانات أخرى، وله الاختيار في ذلك (دون تبعات مالية على طالب الخدمة)، ما لم ينص القانون على غير ذلك.
4. تلتزم كافة الأطراف (المنتجة والناشرة والمستهلكة للبيانات المفتوحة على المنصة) بالممارسات الفضلى والقواعد الأخلاقية الخاصة بالتعامل مع البيانات (Data Ethics) ويعتبر الولوج إلى المنصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة موافقة مسبقة على هذه الأخلاقيات.
5. يلتزم المستخدمون النهائيون بسياسة الاستخدام العادل والبناء للبيانات المنشورة ولا يقومون بأية أنشطة من شأنها التأثير على محتوى المنصة أو قدرتها على خدمة الآخرين أو أية أنشطة أخرى يستثيها القانون.

⁴<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode.ar>